

Distr.: General
11 February 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٥٦ من جدول الأعمال

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين لأستراليا وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها منطقتنا في سبيل مكافحة الإرهاب، استضافت أستراليا وإندونيسيا اجتماعاً وزارياً بشأن مكافحة الإرهاب في بالي، إندونيسيا، في ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وشارك فيه خمسة وعشرون بلداً من المنطقة ومن خارجها.

وأسفر الاجتماع عن الاتفاق بشأن عدد من الخطوات الهامة لتعزيز الجهد الذي تبذله المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب، ولا سيما في الميادين الحاسمة لإنفاذ القانون، وتبادل المعلومات، والأطر القانونية. وعلاوة على ذلك، أعلنت أستراليا وإندونيسيا عن إنشاء المركز الإندونيسي لإنفاذ القانون. وقد رحب الوزراء المشاركون بهذه المبادرة.

وترد النتائج الكاملة للاجتماع ضمن بيان الرئاسة المشتركة المرفق طيه (انظر المرفق). ونكون ممتنين لو عُمم كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٥٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) ريسلان جيني
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لإندونيسيا

(توقيع) جون داوث
الممثل الدائم لأستراليا



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأستراليا واندونيسيا لدى الأمم المتحدة

اجتماع بالي الوزاري الإقليمي بشأن مكافحة الإرهاب

بيان الرئاسة المشتركة

بالي، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤

أولا - مقدمة

١ - نحن، وزيري خارجية إندونيسيا وأستراليا، حظينا بشرف الرئاسة المشتركة للاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن مكافحة الإرهاب الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وحضره كل من وزراء الخارجية وإنفاذ القانون، أو ممثلوهم، في كل من الاتحاد الروسي وألمانيا وبابوا غينيا الجديدة وبروني دار السلام وتايلند وتيمور - ليشتي وجمهورية كوريا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والصين وفرنسا والفلبين وفيجي وفيت نام وكمبوديا وكندا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وميانمار ونيوزيلندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وممثلو الاتحاد الأوروبي. وشارك في الاجتماع بصفة مراقب كبار ممثلي لجان الأمم المتحدة ذات الصلة، وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وأمانة فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

٢ - وافتتحت رئيسة جمهورية إندونيسيا، فخامة السيدة ميغاواي سوكارنوبوتري، الاجتماع في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وألقى رئيس رومانيا فخامة السيد إيون إيليسكو خطابا في الاجتماع في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٣ - وأكد الوزراء أن الإرهاب، بصرف النظر عن مصادره أو بواعثه أو أهدافه، ما انفك يشكل تهديدا للشعوب والبلدان كافة، ولمصلحتنا المشتركة في كفالة السلام والاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي داخل منطقتنا وخارجها. وكرر الوزراء تأكيد إدانتهم الشديدة لأعمال الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وأكدوا أهمية تجنب ربط الإرهاب بأي ديانة أو مجموعة عرقية معينة. واتفقوا على أن الفوز في الحرب على الإرهاب لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اتخاذ تدابير شاملة ومتوازنة تتطابق تطابقا تاما مع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والعهود الدولية لحقوق الإنسان.

٤ - ولاحظ الوزراء بقلق العلاقة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة والنقل غير المشروع للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تسبب الموت ووسائل إيصالها، وأكدوا، في هذا الصدد، الحاجة إلى تعزيز تنسيق الجهود على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي تعزيزا للجهود العالمية للتصدي لهذا التحدي الخطير والتهديد الذي يواجه الأمن الدولي.

٥ - وعبر الوزراء عن التزامهم التام بمواجهة هذه التهديدات العابرة للحدود من خلال تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين فيما بين الوكالات الوطنية ذات الصلة. وأعربوا في هذا الصدد، عن تصميمهم على العمل من أجل زيادة فعالية التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي فيما بين وكالات الشرطة والدفاع والعدل والجمارك والهجرة وغيرها من الوكالات ذات الصلة، وأكدوا أهمية تبادل المعلومات، وبناء القدرات الوطنية في ميادين إنفاذ القانون ووضع الأطر القانونية المناسبة لتيسير المساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون بين المؤسسات القضائية الوطنية في مجال منع الإرهاب وقمعه ومحاربه.

٦ - وسلم الوزراء بأن آفة الإرهاب تشكل أيضا تهديدا للتنمية الاقتصادية الإقليمية. ومن ثم ارتأوا أن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب يكتسي صبغة حيوية لإيجاد مناخ موات للأنشطة التجارية التي تعد أساسية لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بدور وشراكة دوائر الأعمال في الحملة المشتركة ضد الإرهاب في إطار تقاسم المسؤولية.

٧ - وبعد أن أبدى الوزراء عن استمزازهم من الهجمات الإرهابية المرتكبة في المنطقة، أعربوا عن تضامنهم مع ضحايا تلك الهجمات، كما عبروا عن عزمهم على التصدي لمركبيها وملاحقتهم. لقد شكل التفجير الإرهابي البشع الذي وقع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في باني، والذي راح ضحيته ٢٠٢ من الأرواح، أساسا صلبا لعقد الاجتماع في هذه الجزيرة. وشدد الوزراء على أهمية أن تعمل البلدان بتعاون فيما بينها للتصدي للإرهاب.

ثانيا - التطورات الدولية والإقليمية الأخيرة

٨ - ألقى الوزراء الضوء على ما ورد ضمن إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن العمل المشترك لمكافحة الإرهاب، الذي اعتمد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، من تعبير قوي عن عزم الإقليم على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب

والذي أعيد تأكيده في الإعلان المتعلق بالإرهاب الصادر عن مؤتمر القمة الثامن للرابطة المعقود في بنوم بنه في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وجرى التسليم به في الالتزام بإنشاء الجماعة الأمنية للرابطة بموجب اتفاق بالي الثاني المعلن عنه في مؤتمر القمة التاسع للرابطة المعقود في بالي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٩ - ورحب الوزراء بنتائج الاجتماع الوزاري الرابع للرابطة المعني بالجريمة عبر الوطنية، المعقود في بانكوك في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأعربوا عن تأييدهم للجهد المتواصل الذي يبذله الاجتماع من أجل مكافحة الجريمة عبر الوطنية من خلال تنفيذ خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. كما رحبوا بالجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الرابع للرابطة المعني بالجريمة عبر الوطنية + ٣، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

١٠ - ورحب الوزراء بتواصل التزام المنتدى الإقليمي للرابطة بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب، الذي أعيد تأكيده في الاجتماع الوزاري العاشر للمنتدى الإقليمي المعقود في بنوم بنه في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ولاحظوا عزم المنتدى الإقليمي على التوعية بالإرهاب واتخاذ إجراءات فعالة ضده، بما في ذلك عن طريق تنسيق بناء القدرات على الصعيد الإقليمي. ولهذه الغاية، سلم الوزراء بسلسلة تدابير بناء الثقة الصادرة عن المنتدى الإقليمي في ميادين حاسمة من بينها مكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية ومواجهة مخلفات الهجمات الإرهابية. وشجعوا المنتدى الإقليمي على الاستفادة من نتائج سلسلة تدابير بناء الثقة تلك، ورحبوا بالخطوات التي تم اتخاذها، بما فيها إنشاء سجل إقليمي للوكالات الوطنية المعنية لتيسير التعاون في الرد السريع على الهجمات الإرهابية.

١١ - كما رحب الوزراء بالاجتماع الافتتاحي الذي يعقد فيما بين دورات المنتدى الإقليمي المعني بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، المعقود في صباح في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، والذي قاد إلى اعتماد بيان المنتدى الإقليمي المتعلق بالإجراءات التعاونية لمكافحة الإرهاب وأمن الحدود. وأعربوا عن تأييدهم للالتزام المنتدى الإقليمي بعقد اجتماع ثان فيما بين الدورات بمانا في آذار/مارس ٢٠٠٤، وأعربوا عن الأمل في أن يسفر عن مقترحات محددة لتحسين التعاون الإقليمي في المجال الهام لأمن النقل.

١٢ - وعبر الوزراء عن تأييدهم للقرارات الصادرة عن مؤتمر رؤساء الشرطة في بلدان الرابطة المعقود في مانا في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لتبادل المعلومات والاستخبارات بشأن المنظمات الإرهابية، وحفظ قائمة بوحدات الشرطة الخاصة بمكافحة الإرهاب للرجوع إليها بسهولة، ومراقبة الجماعات المتطرفة الناشئة حديثاً لمنعها من التحول إلى جماعات إرهابية، وتطوير التدريب على مكافحة الإرهاب والتشاور بشأنه من أجل

تعزيز قدرات الشرطة، وتشجيع الجهود التشريعية الرامية إلى تجريم الإرهاب وتعميم المعلومات المتعلقة بالتهديدات الموجهة ضد المناسبات الإقليمية الرئيسية.

١٣ - ورحب الوزراء بإعادة التأكيد القوية على الالتزام بتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب الوارد في بيان القادة الاقتصاديين لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الصادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وأحاطوا علما بالالتزام بتفكيك المجموعات الإرهابية عبر الوطنية التي تهدد اقتصادات رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ تفكيكا تاما ودون أي إبطاء. ورحب الوزراء بالدور الهام الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب التي أنشئت حديثا في إطار رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، في مجال تنسيق تنفيذ التزام الرابطة بمكافحة الإرهاب. وأشادوا بوضع خطط عمل الرابطة في مجال مكافحة الإرهاب باعتبارها أداة عملية لمساعدة أعضاء الرابطة في تنفيذ التزام قادتهم بمكافحة الإرهاب وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعيين الاحتياجات في ميدان بناء القدرات وتبليتها. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بالتعاون بين فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب التابعة للرابطة وفريق العمل لمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة الثمانية، ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والوظيفية، فضلا عن التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

١٤ - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ مبادرة التجارة الآمنة في منطقة الرابطة، ومبادرة أمن الطاقة التابعة للرابطة، ومبادرات الرابطة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، واستراتيجية أمن شبكة الإنترنت. وفي هذا السياق، رحب الوزراء بالقرار الذي اتخذته قادة الرابطة في بانكوك بإنشاء مبادرة إقليمية للأمن التجاري والمالي في نطاق مصرف التنمية الآسيوي لدعم المشاريع الرامية إلى تعزيز أمن المرافئ، ومكافحة تمويل الإرهاب، وغيرها من أهداف مكافحة الإرهاب. وأشار الوزراء إلى قرار الرابطة بتعزيز جهودها من أجل كبح التهديدات ضد النقل العام والتصدي للتهديد الذي يطرحه حيازة الإرهابيين لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة لاستعمالها ضد الطيران الدولي، ورحبوا باتفاق الرابطة من أجل دراسة استحداث نظام إقليمي محوسب للإنذار لمنع التحركات الإرهابية والجنائية.

١٥ - وسلم الوزراء بالتقدم الذي تحرزه بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ في إطار إعلان ناسونيني لعام ٢٠٠٢، الذي يعكس رد الدول الأعضاء على تهديد الجريمة عبر الوطنية والإرهاب، ويؤكد التزام منطقة المحيط الهادئ بوضع التشريعات والاستراتيجيات الوطنية اللازمة للوفاء بالتزامات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣.

١٦ - ورحب الوزراء بالقرار الذي اتخذته البلدان الأعضاء في منتدى جنوب غرب المحيط الهادئ في يوغياكارتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لتكريس طاقاتها الفردية والجماعية للتصدي للتحديات التي يطرحها الإرهاب من خلال نهج تعاوني يشمل تبادل المعلومات.

١٧ - وأحاط الوزراء علما بجهود التعاون القيمة التي تم الاضطلاع بها ومن بينها المؤتمر الإقليمي المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابيين، المعقود في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والذي يشكل خطوة هامة لمنع تمويل الإرهاب ومكافحته. كما سلم الوزراء بأن المنتديات الإقليمية القائمة تضطلع بأنشطة هامة في مجال مكافحة الأشكال الأخرى للجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك في ميادين أمن الحدود، والتحقق من الهوية، وكشف الوثائق المزورة. وسلموا بالعمل الجاري في نطاق عملية بالي المعنية بتفريب الأشخاص والاتجار بهم والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة بذلك باعتباره مثالا من أمثلة الأنشطة الهامة التي تكمل الجهود الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب.

١٨ - ورحب الوزراء بإسهامات الحكومات خارج منطقة جنوب شرق آسيا والأدوار البناءة التي تضطلع بها الهيئات الدولية في بناء قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية لمحاربة الإرهاب. ولاحظوا أن التعاون الأفريقي يمثل استراتيجية هامة وعنصرا تكميليا للجهود الإقليمية والثنائية الأخرى.

١٩ - وشدد الوزراء على الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب العالمي، وسلطوا الضوء على أهمية وفاء البلدان بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧، و ١٣٧٣، و ١٣٩٠، و ١٤٥٥ وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أشاروا إلى ما تنسم به مواجهة تمويل الإرهاب من أهمية حيوية وسلموا بالتوصيات الخاصة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تمويل الإرهاب وعمل فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال باعتبارها تتيح إطارا فعالا لكشف تمويل الإرهاب العالمي ومنعه وقمعه. ورحب الوزراء بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في تيسير التعاون العملي في ميدان إنفاذ القانون.

ثالثا - استعراض فعالية التدابير الإقليمية لمكافحة الإرهاب

٢٠ - استعرض الوزراء حالة التعاون في التحقيق في الهجمات الإرهابية ومحاكمة مرتكبيها، وتبادل المعلومات عن الشبكات والمخططات الإرهابية، وفي الجهود الرامية إلى خفض الدعم المالي للإرهابيين، وفي مراقبة الحدود ووضع ترتيبات المساعدة القانونية المتبادلة. واعترف

الوزراء بما تحقق حتى الآن من نتائج في ميدان مكافحة الإرهاب، بما في ذلك احتجاز أو توقيف أكثر من ٢٠٠ مشتبه بكونهم من الإرهابيين، بينهم بعض كبار القادة الإرهابيين في المنطقة خلال الأعوام القليلة الماضية. بيد أنهم شددوا على أنه ما زال يتعين على الدول القيام بالمزيد من خلال تحسين التعاون والتنسيق في منع الإرهاب ومكافحته.

٢١ - ولاحظ الوزراء المثال الذي تجسد في التعاون الممتاز الذي تطور بين وكالات إنفاذ القانون الإندونيسية والأسترالية من خلال التحقيق في تفجيرات بالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وأشادوا به كتجسيد عملي لقيمة التعاون في مكافحة ويلات الإرهاب. ورحب الوزراء بتحسين التعاون والتنسيق القائم أصلاً بين العديد من وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات في المنطقة ولاحظوا ما أسهم به ذلك في مكافحة الإرهاب. ورحب الوزراء أيضاً بمبادرة ماليزيا الرامية إلى إنشاء المركز الإقليمي لجنوب شرقي آسيا لمكافحة الإرهاب. وحث الوزراء جميع بلدان المنطقة وتلك التي لديها مصالح في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة، على مواصلة تكييف تعاونها والتنسيق فيما بينها في مكافحة الإرهاب العالمي.

رابعاً - تعزيز وبناء التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي

٢٢ - أعرب الوزراء عن عزمهم على صون وبناء الزخم السياسي القوي أصلاً الذي ولّده الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا، لا سيما تلك التي تركز على القضايا العملية والتنفيذية لإنفاذ القانون، وعلى تحديد طرق جديدة لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب داخل البلدان وتشجيع تعزيز التعاون الفعال فيما بين وكالات إنفاذ القانون في المنطقة.

٢٣ - وأعرب الوزراء عن عزمهم على العمل، وفقاً للقوانين المحلية وتبعاً للظروف الوطنية لكل من بلدانهم، على وضع ترتيبات أكثر فعالية لتبادل المعلومات ضمن المنطقة، بهدف رسم صورة أشمل عن أنشطة الشبكات الإرهابية وقواعدها، ومصادر تمويلها ودعمها وما لها من روابط بالأشكال الأخرى من الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وأبرز الوزراء ضرورة سن تشريعات وطنية فعالة لمعاقبة المتورطين في الأنشطة الإرهابية والتعاون في محاكمة مرتكبي هذه الأنشطة على نحو فعال وفقاً للقوانين المحلية والتعهدات الإقليمية والالتزامات الدولية.

٢٤ - وبغية تعزيز آليات التعاون والتعامل على الصعيد الإقليمي بين وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات ذات الصلة، أوصى الوزراء باتخاذ التدابير التالية لمكافحة الإرهاب:

ألف - ينبغي أن تتخذ الدول خطوات عملية لتعزيز التنسيق على الصعيد الوطني في مكافحة الإرهاب بين وكالات إنفاذ القانون والهيئات الأخرى ذات الصلة.

باء - أن تتخذ الدول الخطوات اللازمة لتحديد طرق تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وتشجيع تعزيز فعالية التنسيق، بما في ذلك تبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات لدينا، بهدف تفكيك الشبكات الإرهابية والسماح بتوثيق التعاون لمنع الهجمات الإرهابية.

جيم - أن تعمل الدول معا على زيادة قدرات إنفاذ القانون اللازمة لمكافحة الإرهاب، والتعاون في بذل الجهود الرامية إلى بناء القدرات تحقيقا لتلك الإمكانيات، بما في ذلك من خلال برامج المساعدة الإنمائية الخارجية.

دال - أن تعمل الدول معا، وهي لا تألو أي جهد في سبيل تعزيز الآليات الوقائية، على التحقيق في الهجمات الإرهابية، بما في ذلك من خلال توفير الخبرة والمعدات التقنية ذات الصلة، لكفالة تحديد هوية مرتكبيها سريعا، واحتجازهم ومحاكمتهم.

هاء - أن تقر الدول بأهمية منح وكالات إنفاذ القانون السلطات والموارد المناسبة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك إدراج نطاق واسع بما فيه الكفاية من الجرائم في القوانين الوطنية، بما يسمح بمحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية أو توفير الدعم لها، على أن تحترم في الوقت نفسه القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسير القانون على النحو الواجب.

واو - ينبغي أن تشجع الدول على تنمية المهارات المناسبة فيما بين المدعين العامين والقضاة لكفالة تزويدهم بالخبرة القانونية الكافية للتصدي للإرهاب.

زاي - أن تقوم الدول بتعزيز الأطر القانونية للتعاون بين السلطات القضائية الوطنية، بما في ذلك من خلال اتخاذ ترتيبات متبادلة للمساعدة القانونية.

حاء - أن تعتمد الدول ترتيبات لتسليم المجرمين تكفل محاكمتهم في إطار الاختصاص الأكثر ملاءمة وتحويل دون إفلاقهم من العدالة عن طريق نقل الاختصاص. وفي القضايا العابرة للحدود الوطنية، أن تتعاون الدول في بذل أفضل مساعيها الهادفة إلى تقديم الإرهابيين المعروفين والمشتبه بهم أمام القضاء.

طاء - أن تتعاون الدول في بذل الجهود الرامية إلى قمع الدعم المالي للإرهاب، بما في ذلك من خلال الوفاء بالتعهدات الدولية والإقليمية القائمة المتعلقة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال.

ياء - أن تنظر الدول في اللجوء إلى مصادرة عائدات العمليات الإجرامية للحؤول دون استخدام الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال أنشطة غير مشروعة في تمويل أنشطة إرهابية.

كاف - أن تواصل الدول تشجيع الأوساط التجارية على الاضطلاع بدورها وعلى المشاركة النشطة بروح من الشراكة وضمن إطار المسؤولية المشتركة في قمع ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما الإرهاب.

لام - أن تدعم الدول الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب عن طريق تنسيق تطبيق الإجراءات الفعالة لمراقبة الحدود بغية مكافحة تزوير بطاقات الهوية والاتجار غير المشروع عبر الحدود بالأسلحة والمخدرات وتهريب الأشخاص.

ميم - أن تعزز الدول الأمن البحري، وخصوصاً في مكافحة القرصنة البحرية وعمليات السطو المسلح في عرض البحر، لمنع الإرهاب البحري وقمعه.

نون - أن تواصل الدول القيام بالخطوات الكفيلة بتوفير الأمن الجوي لمنع الإرهاب الجوي.

سين - أن تقوم الدول باتخاذ وتعزيز التدابير الوطنية، حسب الاقتضاء، لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وعلى وسائل إيصالها وعلى المواد والتكنولوجيا المتصلة بصنعها.

عين - أن تتخذ الدول الخطوات المناسبة للوفاء بالالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة الاثني عشرة المتصلة بمكافحة الإرهاب وتطبيقها.

فاء - مواصلة تعزيز الآليات الهادفة إلى مساعدة دول المنطقة ومنها الدول الجزرية الصغيرة النامية، في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

٢٥ - ورحب الوزراء بالاقتراح الداعي إلى ضرورة تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة في تبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة تمويل الإرهاب.

٢٦ - ورحب الوزراء بالمبادرة الأسترالية - الإندونيسية المشتركة التي تهدف إلى إنشاء مركز إقليمي للتعاون في إنفاذ القانون في إندونيسيا بغية بناء القدرات التنفيذية على إنفاذ القانون اللازمة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، مع التركيز بشكل رئيسي على الإرهاب، كما أعربوا عن الاهتمام في أن تستفيد الوكالات الوطنية المناسبة من الموارد التي سيوفرها المركز للدعم التشغيلي. وأيد الوزراء إقامة المركز علاقات عمل تكميلية مع الهيئات الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

خامسا - المتابعة

٢٧ - اتفق الوزراء، بغية كفالة تنفيذ توصياتهم، على التدابير التالية:

ألف - إنشاء فريق عامل مخصص من كبار المسؤولين القانونيين من أنحاء المنطقة. وسيتعين على هذا الفريق تقديم تقرير إلى الوزراء عن كفاية الأطر القانونية الإقليمية المتعلقة بالتعاون على مكافحة الإرهاب وتحديد المجالات الجديدة لتحسين التعاون وتقديم المساعدة. وسيجري الفريق بشكل خاص بعملية جرد للأطر النافذة ويقدم توصيات باتخاذ الإجراءات التشريعية المناسبة وغيرها من التدابير القانونية المطلوبة الكفيلة: بتجريم الأعمال الإرهابية والأنشطة الإرهابية ذات الصلة على النحو المناسب في جميع الاختصاصات القضائية الإقليمية؛ وبوضع إطار لترتيبات تقديم المساعدة الإقليمية القانونية المتبادلة وتسليم مرتكبي الجرائم المتصلة بالإرهاب موضع التطبيق؛ وبامتنال دول المنطقة بشكل كامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة؛ وبمصادقة دول المنطقة على اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة المتصلة بمكافحة الإرهاب وتطبيقها بالكامل.

باء - إنشاء فريق عامل مخصص من العاملين في إنفاذ القانون بهدف تبادل الخبرات التنفيذية وصوغ نماذج عن أفضل الممارسات في مكافحة الإرهاب، وإنشاء قاعدة معلومات أكثر فعالية وتيسير تعزيز فعالية تدفق المعلومات الاستخباراتية، بما فيها المعلومات الاستخباراتية المالية، بين الوكالات الإقليمية لإنفاذ القانون وغيرها من وكالات مكافحة الإرهاب. وسيقدم هذا الفريق أيضا توجيهها عمليا بشأن المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بالتركيز والأنشطة التشغيلية لمركز إندونيسيا المقترح للتعاون في إنفاذ القانون.

جيم - وتيسيرا للتكامل والتنسيق الفعال بين المؤسسات القائمة، سيكون الفريقان العاملان المخصصان مفتوحين لمشاركة رؤساء المركز الإقليمي لجنوب شرقي آسيا لمكافحة الإرهاب في كوالالمبور، والأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون في بانكوك، ومركز إندونيسيا للتعاون في إنفاذ القانون.

سادسا - خاتمة

٢٨ - خلص الوزراء إلى أن الإرهاب يشكل تهديدا لجميع الشعوب والبلدان والمصلحتنا المشتركة في ضمان السلم والأمن والرخاء الاقتصادي. واتفق الوزراء على أن الحملة ضد الإرهاب لا يمكن أن تنجح إلا من خلال اتخاذ تدابير شاملة ومتوازنة تتماشى بالكامل ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٢٩ - وكرر الوزراء تأكيد تعهدهم الكامل بتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين فيما بين الوكالات ذات الصلة في الجوانب التنفيذية لمكافحة الإرهاب، مع التزامهم بشكل خاص بتحقيق التعاون الشامل والفعال في إنفاذ القانون وتحسين تبادل المعلومات وتعزيز الأطر القانونية.

٣٠ - ورحب الوزراء بدور وشراكة الأوساط التجارية في الحملة المشتركة لمكافحة الإرهاب ضمن إطار المسؤولية المشتركة.

٣١ - وعقد الوزراء العزم على تحويل التعهدات السياسية القوية القائمة من جانب بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مكافحة الإرهاب إلى إجراءات تعاون عملية.

سابعاً - تقدير

٣٢ - أعرب الوزراء عن امتنانهم لحكومي إندونيسيا وأستراليا اللتين تشاركتا في استضافة المؤتمر، للترتيبات الممتازة التي اتخذتها لعقد المؤتمر ووجهوا شكراً حاراً إلى سكان بالي لما أبدوه من كرم الضيافة.